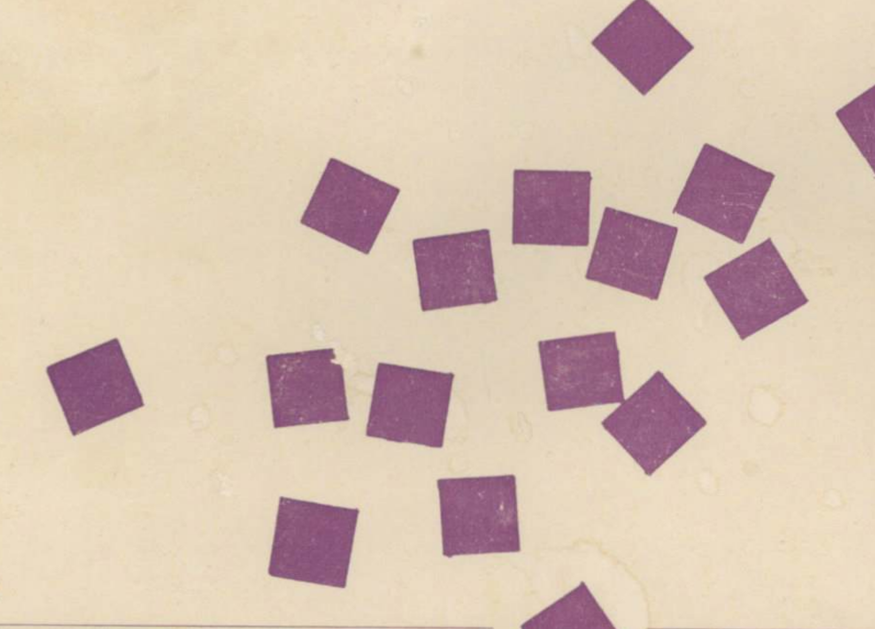
جامعة بنغازي

مجلة

كلية الآداب



١٣٩٤ هـ

١٩٧٤ م

العدد السادس

قراقوزيخ الثالث

للدكتور مصطفى كمال عبد العليم

قرار قوريني الثالث

لا تزال القرارات التي كان الامبراطور أغسطس قد أصدرها لمدينة قوريني[1] تثير اهتمام الباحثين لما تضمنته من مسائل تاريخية وقانونية على قدر كبير من الأهمية ، ليس فقط بالنسبة لقورينائية (برقة) ، ولكن أيضاً بالنسبة للادارة الرومانية في ولايات الشرق الهيلينستي في الفترة الباكرة من عصر الامبراطورية على الأقل .

وموضوع هذا المقال متابعة ما أثير حديثاً من مناقشات حول أحد هذه القرارات ، وهو القرار الثالث الذي يؤرخ بعام ٧/ ٦ ق . م .

والقرار في صورته التي أقرها ناشرو مجموعة SEG وأخذ بها الاستاذان ايرنبرج وجونس ، بالرغم من التعديلات أو التصحيحات التي اقترح بعض الباحثين ادخالها على النص لتتفق مع وجهة نظرهم ، ينص على الآتي :

« يعلن الامبراطور ، قيصر أغسطس ، الكاهن الأعظم ، المتقلد لسلطة التربيونية للعام السابع عشر :

آمر ، بأنه ، اذا شرف أشخاص من ولاية قورينائية بمنحهم حقوق المواطنة (الرومانيـــة) πολειτῆαι فان عليهم رغم ذلك أن ينهضوا بدورهم بالالتزامات المفروضة على هيئة الهيلينيين

τουτους λειτουργειν ουδεν ελασον εμ μερει τω των Ελληνων σωματι

ويستثنى من هذا الأمر أولئك الذين أعفوا في نفس الوقت بما يتفق مع القانون أو مع قرار مجلس الشيوخ من الالتزام بأداء هذه الخدمات عند منحهم حقوق المواطنة ، وحتى بالنسبة لأولئك الذين منحوا الاعفاء، فانه يبدو لي من المناسب أن يقتصر الاعفاء على ممتلكاتهم التي كانت لهم في ذلك الوقت (عند حصولهم على قرار بهذا الاعفاء) ، أما ممتلكاتهم التي حازوها بعد ذلك فانها تخضع للالتزامات العادية » .

وواضح أن هذا القرار[٢] يتعرض للعلاقة القانونية التي قامت بين حكومة روما الامبراطورية وبين عناصر السكان في المدن الاغريقية في قورينائية . كما أن القرار يبين أن نفراً من المواطنين الاغريق قد منحوا حقوق المواطنة الرومانية civitas وأرادوا أن يتخلصوا تبعاً لذلك من الالتزامات التي كانت تفرضها عليهم مواطنتهم لمدنهم . ولكن الامبراطور وضع قواعد تنظم الاعفاء ، على نحو ما هووارد في النص ، بالنسبة للذين احتفظوا بمواطنة المدينة الاغريقية والمواطنة الرومانية معاً . وهذه مسألة مهمة بلا شك اذ أنها تتعلق بمدى سماح القانون الروماني بالأخذ بمبدأ ازدواج الجنسية .

وقد اختلف الباحثون في تحديد طبيعة الالتزامات التي طالب الذين ظفروا بحقوق المواطنة الرومانية باعفائهم منها . وكان مبعث الخلاف هو تفسير كل منهم لكلمات ومصطلحات معينة تضمنها النص . وتركز الخلاف حول السطر (٨٥) وبالذات حول كلمة λειτουργειν **leitourgeîn** وعلاقتها بعبارة Ελληνων σωματι **Hellenon sômati** . وذهب الاستاذ دي فيشير **De Visscher** إلى تفسير كلمة σωμα **sôma** بأنها تعني نوعاً من الالزام **Leitourgia** وأنها تقابل المصطلح الروماني **mnuera personalia** أو **munera corporalia** بمعنى الالتزامات الشخصية

المفروضة على الهيلينيين والتي يؤديها المواطن ببدنه أو بشخصه وذلك تمييزاً لها عن الالتزامات المالية التي يؤديها المواطن من ماله numera patrimoniorum .

وفتح أوليفر J.H. Oliver [٤] باب المناقشة من جديد عندما اقترح ادخال كلمة Χρημασι Chremasi لتتوسط بين كلمتي Ελληνων و σωματι Hellenôn sômati . واقترح أيضاً احلال كلمة T(o)ι(o)υτων محل كلمة T(o)ι(o)υτων T(o)υτ(ι)ων وبذلك يصبح السطر (٨٥) على النحو التالي : Ελληων (Χρημασι και) σωμασι εκτος

وبذلك يكون أوليفر قد أقر بوجهة نظر دي فيشير بأن كلمة sôma انما تعني الالتزامات الشخصية وأضاف كلمة chremasi لتعني الالتزامات المالية munera patrimoniorum وذلك ليستقيم النص ، ويتفق التعديل الذي اقترحه مع ما ورد في أمر الامبراطور من ذكر كلمة ανεισφορια immunitas = aneisphoría .

ولكن طائفة أخرى من الباحثين يرون أن كلمة Sôma تعني في سياق النص جماعة أو هيئة وبذلك تكون عبارة Ελληνων σωματι Hellenon sômati قد عنت هيئة الهيلينيين .

بهذا التلخيص للآراء السابقة مهدت كاثلين أتكنسون Kathleen M.T. Atkinson [٥] لمناقشة قرار قوربنى الثالث من جديد . وسنعرض تلخيصاً لآرائها ثم نعقب بتعليق عليها .

ترى كاثلين أتكنسون أن كلا التفسيرين لكلمة sôma غير مقنع ، وتفضل التوصل أولاً إلى الفهم الصحيح لكلمة هيلينيين باعتبار أن ذلك ضروري لفهم كامة sôma .

يفهم من القرار — فيما تقوله هذه الباحثة —أن جانباً من عناصر السكان الذين منحوا الجنسية الرومانية قد شملهم الاعفاء من دفع الضرائب مما ترتب

عليه أن عدداً أصغر من السكان أصبحوا ملزمين بدفع نفس المبالغ التي كانوا يتقاسمون دفعها آنفاً مع الفئة التي تمتعت بالاعفاء. وهذا يعني أننا بصدد طائفتين: طائفة تتمتع بالامتيازات وتشمل «أولئك الذين شرفوا بمنحهم الجنسية الرومانية» وكانوا أصلاً من الهيلينيين، وطائفة أخرى، وهي أيضاً من الهيلينيين، ولكنها لم تنل شرف الحصول على الجنسبة أو المواطنة الرومانية. وفي حين أن أفراد الطائفة الأولى أصبحوا من الناحية القانونية مواطنين روماناً، فإن الطائفة الثانية ظلت على وضعها القديم وعليهم أن ينهضوا بالالتزامات المحلية في كل مدن قوريناثية الاغريقية.

وترى الباحثة، وان كانت لم تقم الدليل على صحة رأيها، أن الالتزامات المحلية كانت تفرض أيضاً على طبقتي الأجانب المقيمين في المدن القوريناثية metoikoi واليهود. وكان استرابون[٦]، وهو بصدد الحديث عن أحداث وقعت في عصر سلا، وهو قريب من العصر الذي صدر فيه قرار قوريني الثالث، قد تحدث عن هاتين الطبقتين الى جانب حديثه عن طبقتي المواطنين politai والمزارعين georgoi بوصف هذه الطبقات الأربع هي التي كانت تتكون منها عناصر السكان في قوريني. ذلك لأن من رأي الكاتبة أن الهيلنيين كانوا خليطاً من عناصر شتى. بل انها تفترض أن طبقة الأجانب كانت تضم، وقت صدور القرار، المواطنين الرومان الذين كانوا من أصل ايطالي والذين أشير إليهم في القرارين الاول والثاني من قرارات قوريني. ولا تستطيع الكاتبة ان تقطع هل المزارعون يخضعون للالتزامات المحلية، وترجح أن الاجانب واليهود كانوا من اكثر العناصر التي كانت تفيد منها المدن بما كانوا يسهمون به في تلك الالتزامات.

وتتساءل كاثلين أتكنسون عن المواطنين politai وهل يمكن أن يوصفوا من الناحية الجنسية بأنهم هيلينيون. وترجح الكاتبة أن العنصر غير الاغريقي في طبقة المواطنين كان موجوداً بالفعل وكان كبير العدد إلى حد بعد، وتنبه إلى قانون diagramma المؤرخ بعام ٣٠٨ ق.م.، والمعروف

باسم دستور بطلميوس ، والذي نص على أن المواطنين كانوا ينتمون إلى المجموعات الثلاث الآتية :

١ ـ الأبناء لأبوين قوريناثيين .
٢ ـ الأبناء لأب من قوريني وأم ليبية ويقيمون في حدود قوريناثية .
٣ ـ المنفيون الذين أعادهم بطلميوس .

ومن بين هؤلاء كانت جالية **politeuma** العشرة الآلاف الذين كانوا وحدهم مؤهلين لتولي الوظائف العامة ، وأساس تمتع هؤلاء بهذا الامتياز انما يعود الى امتلاكهم نصاب الملكية الذي يسمح لهم بعضوية هذه الجالية أو الهيئة وكان مرتفعاً ، وبناء عليه تفترض الكاتبة أن جالية العشرة آلاف ضمت أيضاً عدداً من غير الاغريق الذين كانوا مجرد مواطنين .

وتستدرك الباحثة بأن هناك من يعترض على تصورها هذا لتكوين هيئة مواطني قوريني ، على أساس ان ذلك كان قبل صدور القرار الثالث من قرارات قوريني بثلاثة قرون ، ولكننا لا نعرف ما اذا كانت الشروط العامة لمواطنة قوريني ظلت على ما كانت عليه من قبل . ولا نشك في أنه في عصر أغسطس كان كل المواطنين على الأقل (أي المواطنون **politai** عند استرابون) قد أدرجوا في المدن بوصفهم اغريقاً فمنهم (هيلينيون) .

وتكمل الباحثة تصورها لتكوين هيئة المواطنين على عهد أغسطس وتقول بأنها ضمت عناصر غير اغريقية وبصفة خاصة اليهود . واستندت في ذلك إلى دراسة الأسماء في قائمة الشباب **epheboi (SEG XX, 741)** . وهؤلاء عادة يوصفون بأنهم مواطنون **politai** من قبل المدن نفسها وهذه القائمة لا يتأخر تاريخها عن تاريخ القرار بأكثر من عشر سنوات . وقد تضمنت القائمة مائة وخمسين اسماً ترددت بينها أسماء يهودية كثيرة مثل العازار ويهوذا وياسون . وتريد الباحثة أن تخرج من مناقشتها ليهودية الأسماء بفكرة مؤداها أنه لما كانت الغالبية العظمى من الأسماء غير اغريقية ، وانه لما كان اليهود

لم يحاولوا اخفاء يهوديتهم باحتفاظهم بأسمائهم الصريحة وابقائها في قائمة الشباب فان هذا يعني انه كان من حقهم في عصر أغسطس في أن ينتظموا في هيئة الشباب epheboi وأن ذلك لم يكن ليتم عن طريق خداع السلطات المحلية في قوريني . وترتب الباحثة نتيجة جريئة (سأناقشها فيما بعد) أن اليهود كانوا بالتأكيد بين مواطني المدينة . وتدعم رأيها بأن أحد اليهود وهو العازار بن ياسون كان يشغل في عام ٦٠م وظيفة nomophylax المهمة في قوريني (SEG, XX, 737) وفضلاً عن ذلك ضمت قائمة أخرى بأسماء الشباب اسم ايثالأمون Ithallamon وربما كان اسماً مصرياً أو ليبياً . ومعنى ذلك أن طائفة الهيلينيين، في رأي كاثلين أتكنسون، لم تقتصر على الاغريق من حيث الجنس، بل ضمت كل الطبقات الأساسية في مدن قورينائية سواء أكانوا مواطنين أو مزارعين أو أجانب . وأن هيئة المواطنين لم تقتصر على الاغريق دون سواهم . ومن هنا كان من الصعوبة بمكان محاولة تحديد طائفة الهيللينيين . ثم ان الحديث عن هيئة sôma من الهيلينيين باعتبارها هيئة أو جماعة موحدة من الممكن تحديدها تحديداً متصلاً أمر مستحيل تماماً .

وتحاول الباحثة أن تقيم علاقة في المعنى أو الدلالة بين كلمة جالية (بوليتيوما politeuma) وكلمة sôma وذلك إذا أريد لهذه الكلمة الأخيرة أن تعني «هيئة» أو «طائفة» متميزة تتمتع بامتيازات معينة، وتقول إنه لا يغير من قيمة ما توصلت إليه من نتائج أن كانت في قوريني جالية قائمة بالفعل وتتمتع بامتيازات سياسية مثل تلك الجالية (التي كانت تضم العشرة آلاف أو أي عدد آخر) في الدستور البطلمي . وإذا كان الأمر كذلك فانه كان يجب أن تستخدم للدلالة عليها كلمة sôma وليس كلمة politeuma وذلك بالرغم من الكلمة الأخيرة كانت لا تزال مستعملة في قورينائية بالنسبة لجالية اليهود . ولكن أغسطس والذين تولوا صياغة قراره أبعد ما يكون، فيما يرجح، عن استعمالها، ولكن استعمال كلمة sôma بمعنى هيئة الهيلينيين — اذا أضيفت إليها — على هذا النحو المحدد لا بد وأن يقود

إلى نوع من الخلط والخلاف في التعرف إلى حقيقة ما يعنيه الامبراطور وهل تنتظم « هيئة الهيلينيين » طبقة « المواطنين » ، وهل يدخل في عدادها الأجانب Metoikoi من الاغريق أم أنهم يستبعدون منهـا . ولكن من ناحية أخرى اذا لم تكن هناك على عهد أغسطس جالية politeuma متمتعة بالامتيازات السياسية ، فانه بالتالي لم يكن هناك بالمقابل هيئة يمكن أن تتطبق عليها عبارة « هيئة الهيلينيين » وبناء عليه ، في رأي الباحثة يجب أن يفصل نهائياً في هذا القرار بين كلمة «sôma» وكلمة « هيلينيون » . وتتساءل الباحثة بعد ذلك عما تعنيه من الناحية القانونية عند الرومان كلمة « هيلينيون » كما جاءت في سياق نص قرار قوريني الثالث . وتشير الباحثة إلى ما ذكره ديون كاسيوس (li, 20, 7) من أنه في ولايتي آسيا وبيثونيا كان الرومان وحدهم في عام ٢٩ ق . م . يختصون بعبادة يوليوس قيصر في حين ان الاجانب ξένοι xénoi (وتقابل عند الكاتبة كلمة **peregrini**) اختصوا بعبادة قيصر أوكتافيانوس » . وأن هؤلاء الاجانب كان يسميهم هيلينيين » .

وقبل أن نستكمل عرض وجهة نظر كاثلين أتكنسون نرى أن نناقش رأيها الذي ارتأته بشأن « الهيلينيين » .

والواقع ان المؤرخ ديسّاو **Dessau** سبق هذه الباحثة إلى القول بعدم نقاء طبقة الهيلينيين على أساس أن الرومان أدخلوا في عداد هذه الطبقـة كل سكان قورينائية ، التي كانت قد تأغرقت تماماً بدون ما تمييز بين جنس وجنس وكان من حق الجميع الانتساب الى الهيلينية ، ولم يجد هذا المؤرخ حرجاً في ادخال الليبيين بل اليهود في عداد الاغريق . ويستند في رأيه الى أن كلمة « الاغريق » على عهد أغسطس كانت تنتظم كل سكان آسية وسورية(٧) .

واذا ناقشنا ما ذكرته الباحثة بشأن اليهود وعن ظهور أسمائهم الصريحة في قوائم الشباب ، فانه من السهل أن نوضح أن ذلك يعكس أحد أمرين؛

اما أن اليهود تسللوا إلى عضوية الشباب أو أن القائمين على أمر المنظمة أهملوا في التأكد من شرعية الانتساب إلى عضويتها ذلك أنه ليس من السهل قبول الفكرة القائلة بأن قوريني فقدت صفتها الاغريقية النقية ، تلك الصفة التي لم يكن هناك ما يدعوها إلى ان تفرط فيها . والمعروف لنا أن يهود الاسكندرية في عصر الامبراطور كلوديوس حاولوا اثبات أنهم مواطنون للمدينة ولكن الامبراطور كان صريحاً حين وصف اليهود بأنهم أجانب وحذرهم بكل حزم بعدم اقحام أنفسهم على منظمات الشباب والجمنازيوم، وهما مؤسستان اغريقيتان لا يجوز لغير المواطنين الانتماء إليهما[8] . وهذه هي وجهة نظر الرومان الرسمية بالنسبة ليهود الاسكندرية ومصر . بل ان الحكم الروماني أخضعهم لضريبة الرأس **laographia** بقيمتها الكاملة ونزل بهم إلى مرتبة المصريين في حين أعفى منها مواطني الاسكندرية وبقية مدن مصر الاغريقية[9] . ولا بد أن الأمر كان كذلك بالنسبة لقوريني . واذا كان الرومان قد سمحوا ليهود المدن القوريناثية بتشكيل جاليات **politeumata** تتمتع بجانب كبير من الحكم الذاتي ، ويتمتع اليهود في اطارها بممارسة حياتهم وشرائعهم الخاصة فما حاجتهم إلى مواطنة قوريني أو غيرها ؟ ومما يؤكد ذلك ان المؤرخ اليهودي يوسف ، وهو الحريص على اثبات المواطنة ليهود الاسكندرية ويهود أنطاكية بأن قال ان اليهود في الاسكندرية اسكندريون ، واليهود في أنطاكية أنطاكيون لم يحاول ان يصف يهود قوريني مثلاً بأنهم قوريناثيون بل انه نقل عن استرابون أن يهود قوريني كانوا في ظل الحكم الروماني يكونون طبقة منفصلة تماماً عن بقية سكان المدينة[10] . واننا لا نبالغ اذا قلنا ان اليهود لم يحرصوا أيضاً على الحصول على حقوق المواطنة الرومانية **civitas** لانهم لم يرغبوا في الانضمام إلى ما يسمى **Orbis Romanus** » لأن أساس هذا الانضمام انما هو التعاون الكامل بين روما وبين الشعوب الخاضعة لها[11] .

واذا كانت كاثلين أتكنسون قد حاولت أن تستند إلى ديون كاسيوس

في اعتبار الهيلينيين في ولايتي آسية وبيثونيا أجانب ξένοι xénoi ، فان ذلك لا يعد دليلاً على صحة رأيها . ذلك أن الرومان، من الوجهة القانونية الصرفة ، كانوا يعتبرون كل من هم غير رومان أجانب peregrini . وقد استعملت الباحثة نفسها هذا المصطلح اللاتيني كمقابل لكلمة xénoi وهو كما نرى مصطلح قانوني أطلقه الرومان على غير الرومان .

وتشير الباحثة ، تدليلاً على صحة رأيها بأن الهيلينيين لا يمثلون نقاء جنسياً ، أن طبقة ال « ٦٤٧٥ هيليني » الغامضة من أرباب الاقطاعات في مديرية أرسنوى (الفيوم) في مصر والتي تكشف عنها نصوص القرنين الأول والثاني ، كانت تضم عناصر غير اغريقية وذلك دون أن تقدم ما يثبت صحة رأيها . والواقع ان رجال هذه الطبقة كانوا سلالة أرباب الاقطاعات منذ عصر البطالمة ولكنهم حرصوا على عدم الاختلاط بغير جنسهم بل ان اغسطس ساعد على بقاء النقاء الجنسي للاغريق عندما منع الزواج بينهم وبين غيرهم . وحق أعضاء هذه الطبقة أن يتمسكوا بصفة هيلينيين دلالة على نقاء جنسهم . وعلى هذا الأساس سمح لهم بالالتحاق بالجمنازيوم المحلي وأعفوا جزئياً من ضريبة الرأس(١٢) . والأكثر من ذلك عندما أنشأ الامبراطور هادريان مدينته أنتينوبوليس نقل إليها رجالاً من هذه الطبقة وذلك ليضمن صفة النقاء الجنسي في مدينته الجديدة(١٣) . وحتى اذا سايرنا الباحثة في وصفها تلك الطبقة أنها لم تكن اغريقية تماماً فإن ذلك لا يخدم فكرتها لأننا بصدد الحديث عن الهيلينيين في المدن وليس في الريف .

وبناء على ما تقدم نميل الى اعتبار أن الهيلينيين الذين تحدث عنهم القرار الثالث كانوا اغريقاً ولم يدخل في عدادهم غير الاغريق . وهذا ما يذهب إليه فنجر L. Wenger(١٤) من أن الهيلينيين ورد ذكرهم في القرارات الأربعة الأولى من قرارات قوريني بوصفهم جماعة محددة تتمتع بحقوق قانونية محددة وليس بوصفهم جماعة مبهمة تضم عناصر شتى لا يجمع بينها سوى انتمائها إلى الثقافة الهيلينية . وكان فنجر Wenger قد استعان بالبردى

المصري ليبين أن كلمة هيلينية التي مهد لها الطريق في العصر البطلمي انما هي في الواقع من ابتكار الحكم الروماني . وخرج هذا الباحث بنتيجة ملخصها ان كلمة « هيلينيين » تحددت في قورينائية كما تحددت في مصر بأن المنتمي إليها يجب أن يكون عضواً في منظمات الشباب وفي الجمنازيوم . وفي برقة ربما امتد اصطلاح « هيلينيون » ليضم إلى جانب مواطني المدن الخمس الاغريقية كل الاغريق المقيمين في برقة والذين يسمح لهم بالتقاضي أمام المحاكم الاغريقية على نحو ما انتهى إليه وضعهم بمقتضى تنظيمات أغسطس .

الا أننا نميل إلى الظن بأن أغسطس كان يعني بالهيلينيين « هيئة مواطني المدينة » على وجه التحديد لأنه واضح من سياق النص أن الامبراطور انما كان يتحدث عن طائفة من الهيلينيين حصلت على المواطنة الرومانية المصحوبة بالاعفاء من الالتزامات قبل المدينة أو بعدم الاعفاء منها . وجرياً على ما كان يحدث في مصر من أن مواطنة الاسكندرية كانت شرطاً أساسياً للحصول على حقوق المواطنة الرومانية ، فان القوريناني اذا أراد الحصول على هذه المواطنة يجب أن يكون أولاً مواطناً في احدى مدن قورينائية . ولا نرى ثمة ما يدعو إلى التسليم برأي كاثلين أتكنسون من أن عنصر المواطنين في قوريني كان يضم عناصر غير اغريقية . وليس في قانون **diagramma** البطلمي ما يدعو إلى ترجيح رأيها . واذا كان القانون قد نص على الحاق أبناء المواطنين القورينائيين من أمهات ليبيات إلى عداد مواطني قوريني فان ذلك لا يعني بحال أنهم كانوا أجانب لأن وضعهم كان متميزاً منذ عصر أسرة باتوس وخاصة بعد اصلاحات ديموناكس الدستورية . كذلك لم يكن المنفيون الذين لجأوا إلى بطلميوس والذين أعيدوا إلى قوريني إلا اغريقاً أو هيلينيين مواطنين . واذا عرفنا ان كلمة « هيلينيين » في الاسكندرية كانت تقابل في العصر الروماني (في منتصف القرن الثاني) كلمة **astoi** *αστοι* « المواطنين »[١٥] فان ذلك يرجح ما ذهبنا إليه من ان الهيلينيين في القرار الثالث

من قرارات قوريني كانوا مواطنين لتلك المدينة(١٦) .

وإذا سلمنا بأن الهيلينيين في قوريني أو في المدن القورينائية الأخرى كانوا هم المواطنين الإغريق غير المختلطين بغيرهم من أجانب أو يهـود فان ذلك يجعلنا نتردد في قبول ما ذهبت إليه كاثلين أتكنسون من ترجمتها كلمة μεροs **méros** على أنها جزء أو قسم وذلك لتترجم عبارة εμ μερει τω των Ελληνων **en méri tô tôn Hellénon** بأنها تعني « في القسم أو الجانب الهيليني من سكان قوريني وحتى تتجنب اضافة كلمة **sôma** إلى كلمة الهيلينيين كما هو وارد في النص . وعلى العكس من ذلك فإن بعض الشراح استناداً الى أسباب لغوية فهم العبارة السابقة على أنها تعني « الهيلينيين بدورهم »(١٦) .

واذا اخذنا بتفسير كلمة **sôma** على أنها تعني هيئة أو طائفة ، وهذا ما ترفضه كاثلـين أتكنسون ، فان *to των* Ελληνων σωμα **to tôn Hellénon sôma** انما تعني المواطنين πολιται politai الذين كانوا يديرون شئون مدينتهم وذلك في مواجهة جماعات السكان الأخرى مثل اليهـود الذين كانوا كما أسلفنا ينظمون في جالياتهم πολιτευματα **politeumata** الخاصة بهم(١٧) .

وقد حاول شروين هوايت **A. N. Sherwin White** أن يجد تفسيراً معقولاً لكلمة σωματι **sômati** وقال ان المشكلة ترجع إلى اصرار الباحثين على أن النص صيغ أصلاً باللغة اليونانية وأنه لم يترجم عن أصل لاتيني ، وان كان هذا لا يستبعد احتمال أن يكون الامبراطور قد أصدر تعليماته باللغة اللاتينية . ويرى أن كلمة **sômati** عند جايوس وغيره من الفقهاء تعني طائفة من الأشخاص تشابه طائفة أخرى دون أن تكونا نفس الشيء . أي أن أولئك الذين منحوا حقوق المواطنة الرومانية كان عليهم أن ينهضوا بالتزامات الاغريق **in munero Graccorum** بالرغم من أنهم لم

يكونوا اغريقاً Graeci [١٨] . فاذا فهمنا أن المقصود هو أن تلك الطائفة من الهيلينيين والذين كانوا أصلاً مواطنين في قوريني ثم حصلوا على حقوق المواطنة الرومانية فأصبحوا مواطنين رومان ، كان عليهم الاستمرار في أداء التزاماتهم بالرغم من ذلك ، كما لو كانوا لا يزالون مستمرين في وضعهم الأول كمواطنين هيلينيين وإن كانوا من الناحية القانونية مواطنين روماناً . ولذلك يصبح من المقبول لدينا القول أن sôma تعني هيئة، وأنه اذا ربطنا بينها وبين كلمة هيلينية يصيح معنى العبارة التي أثارت كل هذا الجدل ، ان مواطني قوريني الذين بالرغم من حصولهم على حقوق المواطنة الرومانية ، كان عليهم أن ينهضوا بدورهم بالالتزامات المفروضة على هيئة الهيلينيين أي هيئة المواطنين الاغريق [١٩] التي انفصلوا منها من الناحية القانونيـــة ليكتسبوا صفتهم الجديدة بأنهم مواطنون رومان . وهذا يعني أننا نوافق كاثلين أتكنسون على رفضها تفسير كلمة sôma على انها التزامات شخصية ولكن ليس للأسباب نفسها لانها لم ترد بالمعنى الذي أراده لها دي فيشير في أي وثيقة من وثائق العصر الجمهوري أو عصر الحكومة الثلاثية [٢٠] .

وبالرغم من أنه في ضوء المناقشة السابقة أصبحت كلمات السطر ٥٨ واضحة وخاصة كلمة «sôma» وكلمة «الهيلينية» ، الا أننا نفضل المضي في تتبع رأي كاثلين أتكنسون في تفسير كلمة Sôma ذلك أنها ترفض ترجمتها بمعنى هيئة أو طائفة كما مر بنا . ولا تمانع هذه الباحثة في مسايرة أوليفر الذي ربط بين كلمة λειτουργειν leitourgeîn في السطر ٥٧ مع كلمة sômati في السطر ٥٨ من سطور نص القرار . وتقبل تفسيره بأن المعنى المقصود في هذه الحالة هو « أن ينهض الشخص بذاته بالخدمات العامة . وكان أوليفر قد اقترح اضافة كلمتي Kaî χρημασι και واثباتهما قبل σωματι على أساس ان الامبراطور انما نص في قراره على الاعفاء ανεισφορια immunitas وهو الاعفاء من الأعباء المالية إلى جانب الاعفاء من الالتزامات التي يؤديها المواطن بشخصه . وهذا الجانب الأخير

من الالتزامات هو الذي عناه دي فيشير في تفسيره لكلمة sôma . ولذلك فان أوليفر افترض أن تكون كلمة χρημασι chremasi قد سقطت من النص . واثباتها على النحو الذي أراده أوليفر ليعني الاعفاء من الالتزامات المالية يستدعي تعديلاً اقترح ادخاله على النص . وعند شروين هوايت ان هذا التعديل كان من الممكن أن يقدم حلاً للمشكلة الناشئة عن استعمال كلمة λειτουργειν leitourgeîn والتي زادت الأمر سوءاً باضافتها إلى كلمة sômati . ولكن ذلك يستتبع ان تكون الكلمة somati في صيغة الجمع σωμασι وليست في صيغة المفرد حتى يمكن أن يكون المعنى « عليهم ان ينهضوا بالالتزامات بأجسادهم » ، وبالرغم من اعتراف شروين هوايت بأخطاء اعتورت كتابة بعض الكلمات في القرارات الخمسة كلها الا أنه يفضل أن يبقى النص كما هو وليعني ان أغسطس أبطل حق المواطنين الجدد في أي اعفاء من الالتزامات munera .

وهذا يعني عدم التسليم بما اقترحه أوليفر من اضافة وتعديل ، وينهي أيضاً مناقشة كاثلين اتكنسون لولا أنها قدمت تفسيراً جديداً وهو أن المواطنين الجدد طالبوا باعفائهم من الخدمة العسكرية وكان أوليفر قد استبعد أن يكون الأمر كذلك وأصر على ان هؤلاء المواطنين كانوا يطالبون بالاعفاء من الأعباء المالية . وهذا ما عابته عليه هذه الباحثة . ولفتت النظر إلى دعوى أقامها القورينائيون في عام ٥٩ أمام مجلس الشيوخ ضد حاكم الولاية السابق وهو (Pedius Blaesus) لقبوله الرشوة مقابل اعفاء بعض مواطني قوريني من تجنيدهم للعمل في الخدمة العسكرية الرومانية وذلك فيما يرويه المؤرخ تاكيتوس [٢١] . وهذا يعني في رأيها ان بعض مواطني المدينة كانوا يخضعون للخدمة العسكرية بالفعل وبذلك كان لهم وضع قانوني خاص بهم ولم يكن ذلك مجهولاً بالنسبة لبقية المواطنين . وتميل الباحثة الى ترجيح أن المدينة كانت تحتفظ بسجل خاص تدون فيه أسماء المواطنين وأسماء المقيمين في المناطق التابعة لها بصفة دائمة

ويخضعون للخدمة العسكرية وذلك للدفاع عن حدود المدينة ومنطقتها وبأنفسهم ، ترى تبعاً لذلك ان عبارة σωματι λειτουργειν التي تعني « التزام الشخص بالخدمة العامة بشخصه » انما هي الاصطلاح المناسب للتعبير عن تكليف هذا الشخص بالخدمة العسكرية وترى انه لذلك يجب ان تفسر الاشارة في القرار الثالث الى aneisphoria ανεισφορια على أنها يجب ألا تعني الاعفاء من الالتزامات المالية العامة التي يلتزم بها مواطنو قوريني نحو مدينتهم كما يفترض أوليفر ولكنها تصف الاعفاء من دفع الضرائب لروما وهذا امتياز يتمتع به المواطنون الرومان الى جانب الاعفاء من الخدمة العسكرية . وأما الذين منحوا حقوق المواطنة الرومانية بمقتضى منحة شخصيته فإنهم لا يتمتعون بهذه الامتيازات . وتنتهي الباحثة إلى تفسير قرار الامبراطور بأنه اذا منحت حقوق المواطنة الرومانية لفرد ما دون ان يقترن ذلك باعفائه من دفع الجزية لروما فإن في استطاعة هذا الشخص ان يطالب ايضاً باعفائه من الخدمة الالزامية الشخصية أي من الخدمة العسكرية والتي كانت أحد أسس مواطنة قوريني . واذا كان بعض الأفراد في المدينة قد حصلوا على الحقوق الرومانية في وقت سابق وكانت في الوقت نفسه مقترنة بالاعفاء من القيام بواجبات معينة قبل روما بما في ذلك الخدمة العسكرية فان ذلك يؤدي الى استبعادهم من قوائم أولئك الذين يخضعون للخدمات الشخصية الالزامية في المدينة وهذا ما عبر عنه بعبارة somati leitourgein .

وعندما منح أغسطس، وكان لا يزال عضواً في الحكومة الثلاثية، حقوق المواطنة الرومانية لسلوقس أحد قادته البحريين وأحد مواطني مدينة روسوس في سورية مكافأة له على حسن بلائه في المعارك ، قرن ذلك باعفائه من الضرائب على الممتلكات πολιτειαν και ανεισφοριαν των υπαρχοντων على قدم المساواة مع أي مواطن من المواطنين المتمتعين بالاعفاء من الضرائب والمتمتعين بجميع الحقوق القانونية العامة ، (cives immunes optimo iure) وبالاعفاء من الخدمة العسكرية στρατειας λειτουργιας وكل

الخدمات الالزامية العامة $\delta\eta\mu o\sigma\iota\alpha s$ $\alpha\pi\alpha\sigma\eta s$. وتسري هذه الاعفاءات أيضاً على والديه وأبنائه وأحفاده وزوجته ، ولا بد أن يكون أغسطس قد راعى النص على هذه الاعفاءات بالنسبة للقرارات التي أصدرها بمنح حقوق المواطنة الرومانية أو تلك التي أصدرها يوليوس قيصر . وبذلك تكون الطائفة التي منحت حقوق المواطنة الرومانية مع النص على اعفاء أفرادها في الوقت نفسه محققة في التماس اعفائها من الخدمة العسكرية . وقد أجابها الامبراطور بالفعل إلى طلبها . أما المواطنون الرومان الجدد الذين كانوا لا يزالون يحتفظون بمواطنتهم لقوريني فهؤلاء لا يستمرون في خضوعهم للالتزامات الشخصية . وبذلك عندما قرر الامبراطور ، كما هو وارد في نص القرار الثالث ، ان الاعفاء من الالتزامات بالنسبة للممتلكات انما يقتصر فقط على ما كان لهم منها عند صدور القرار بمنحهم حقوق المواطنة وبشرط أن يكون هذا القرار قد اشتمل على النص بالاعفاء فانه في الواقع أراد أن يهدىء من ثائرة بقية المواطنين الذين كان عليهم أن يقتسموا الالتزامات اتجاه روما وبذلك يصبح لزاماً على الجميع ابتداء من تاريخ صدور القرار الاسهام في دفع الجزية لروما **stipendium** . وبناء عليه ترى كاثلين أتكنسون أنه لا ضرورة لتعديل النص بادخال اضافات عليه وانما يجب تصحيح وضع كلمة Somati بأن تتقدم عن السطر ٥٨ لأنها ترجح ان هذه الكلمة في النص الاصلي قبل نقشه لم تكن في هذا السطر .

ويتبقى بعد ذلك مسألة تحتاج إلى توضيح وهي هل كان هؤلاء الأشخاص يخضعون للخدمة العسكرية الرومانية فقط أم أنهم يجندون ، طبقاً لقوانين المدينة للعمل في فرقتها المحلية ؟ وفي رأي الباحثة أن أغسطس كان يرى وجوب الالتزام بالخدمة العسكرية المحلية ويقترن ذلك بلا شك بالالتزام بالخدمة العسكرية الرومانية ، وتفترض أنه كان قد أعد عبارة أراد اضافتها إلى المسودة وهي : « القوريناثيون الذين منحوا حقوق المواطنة الرومانية

(باستثناء المواطنين الذين حصلوا على حق الاعفاء **cives optimo iure immunes**) كانوا يخضعون للخدمات الجسدية في القسم أو الجانب الهيليني من سكان قورينى εμ μερει των Ελληνων **en mérei tô tôn Hellénon** ، وبذلك فانه في رأي الباحثة كان القرار يتعلق أساساً بوجوب الزام المواطنين الرومان من بين القورينائيين بالخضوع للخدمة العسكرية الاجبارية أي انها تشير على وجه التحديد إلى **militae vocatio** والتي يعفى منها فقط **cives optimo iure immunes** . ولكن شروين هوايت يعترض على هذا الاستنتاج لان النصوص تفرق بين الاعفاء من الخدمة العسكرية **militae vocatio** باعتبارها منحة خاصة منفصلة عن وضع المواطنين المتمتعين بجميع الحقوق القانونية العامة **cives optimo iure immunes** وفضلاً عن ذلك فان الرومان في الولايات لا يخدمون في فرق محلية كما فسرت الباحثة عبارة **en méri tô tôn Hellénon** ولكنهم يخدمون في الفرق الرومانية **legiones** (٢٢) .

ونخلص من هذا كله الى أن ما أثارته كاثلين أتكنسون من مناقشات وما قدمته من افتراضات لا يفسر النص الذي صيغ به القرار الثالث الا اذا قبلنا ما تريد هي أيضاً أن تدخل عليه من تعديل حتّى ولو كان بتغير وضع كلمة معينة . ويكون النص في صيغته التّي تشير بها في مجموعة SEG وعند الاستاذين ايرنبرج وجونس انما هو النص الصحيح والذي على أساسه يجب أن تدور المناقشات . والترجمة التّي قدمنا بها للمقال هي الترجمة التّي يمكن أن نطمئن عليها . ولو كان الامبراطور قد قصد الى غير ما تضمنه لذكر ذلك بصراحة كما ذكر في قرارات أخرى أو كما ورد في غير قراراته من عصر الجمهورية أو من عصر الحكومة الثلاثية وهي القرارات التّي اشارت إليها الباحثة في مقالها .

الحواشي

١ ــ هذه القرارات وعددها خمسة منقوشة على لوح من المرمر عثر عليه في سوق مدينة قوريني (شحات) في عام ١٩٢١ ، والاربعة الأولى منها تؤرخ بعام ٧ /٦ ق.م. وتتعلق. بقورينائية (برقة) وحدها . أما القرار الخامس فهو قرار عام صدر عن مجلس الشيوخ الروماني في عام ٤ ق.م.) ليذاع في كافة ولايات الامبراطورية الرومانية. وقد نشرج . أوليفريو هذه القرارات لأول مرة في عام ١٩٢٧ . انظر .

G. Oliverio, La Stele di Augusto rinvenuta nell'Agora di Cirene, **Notiziario archeologico del Mistero delle Colonie,** IV, Milano - Roma, 1927, pp. 15-67

وأعيد نشرها في :

Supplementum Epigraphicum Graecum (SEG), 1938, IX, N° 8; V. Ehrenberg & A.H.M. Jones **Documents illustrating The Reigns of Augustus and Tiberius,** 2nd ed., Oxford, 1967, N° 311.

وقد قام على دراستها عدد من المؤرخين وعلماء القانون وأكتفي بأن أشير إلى :

F. De Visscher, **Les Edits d'Auguste Découverts a Cyrène, Osnabrück, 1965.**

وقد ضمن دي فيشير كتابه ، إلى جانب دراسته المستفيضة لهذه القرارات، قائمة بتراجم الباحثين لنصوصها وتعليقاتهم من المهم الرجوع إليها . وسبق لكاتب هذا المقال أن عرض لهذه القرارات في « **دراسات في تاريخ ليبيا القديم** » بنغازي ، ١٩٦٦ ، ص ص ١٥٦ ــ ١٦٣ .

٢ — السطور من ٥٥ إلى ٦٢ .

3 — F. De Visscher, op. cit. pp. 98 ff.

4 — J. H. Oliver, in **Hesperia,** XXIX, 1960, p. 234 ff.

5 — K. M. T. Atkinson, «The Third Edict of Augustus», **«Ancient Society and Institutions** (Studies presented to Victor Ehrenberg on his 75th birthday), Oxford, 1966, pp. 21-36, p. 21 f.

6 — Strabo, ap. Jos. Ant. XIV, 115.

7 — F. De Visscher, op. cit. pp. 57, 76.
حيث عرض المؤلف هذا الرأي عن طبيعة تكوين سكان قورينائية .

٨ — مصطفى كمال عبد العليم ، **اليهود في مصر في عصري البطالمة والرومان** . القاهرة ١٩٦٨ ص ١٦٢ وما يليها .

٩ — المرجع السابق ، ص ٢٢٢ وما يليها .

١٠ — المؤلف نفسه ، **دراسات في تاريخ ليبيا القديم** ، بنغازي ١٩٦٦ ص ١٨٥ وما يليها .

11 — A.N. Sherwin White, **The Roman Citizenship** 2nd ed. Oxford, 1973, p. 422.

12 — A.C. Johnson, **Roman Egypt,** New Jersey, 1959, p. 532; S. Le Roy Wallace, **Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian,** Princeton, p. 118.

13 — E.G. Turner, **Greek, Papyri,** Oxford, 1968, p. 82.

14 — J. Strou XX L. Wenger, Die August-Inschrift Auf dem Marktplatz von Kyrene **(Abb. der Bayer. Akad. philhist Klasse)** XXXIX, Band 2.

15 — R. Taukenschlag, **The Law in Graeco-Roman Egypt in the light of the Papyri,** Warszaway 1955, p. 18 N° 49.

١٦ — صوفي حسن أبو طالب ، « تطبيق القانون الروماني في مصر الرومانية » ، **مجلة القانون والاقتصاد** ، العددان ٣ ٤٢ من السنة الثانية والعشرين ، ص ص ٣٥٣ — ٤١١ ص ٣٩٩ . وحاشية رقم ٢ حيث أثبت الكاتب ان هذا هو تفسير الاستاذ الدكتور محمد سليم سالم أستاذ اللغات القديمة بجامعة عين شمس بالقاهرة.

وراجع أيضاً :

A. N. Sherwin White, op. cit. p. 335.

حيث يعترض الباحث على تفسير قلهم Wilhelm لعبارة εμ μερεί بأنها تعني . بوصفهم اغريقاً أو vice Graecorum ويقول أنه خير لنا أن تفسرها على نحو ما وردت به في القرار الأول سطر ٩ بأنها تعني in vicem بدورهم » .

17 — J. G. C. Anderson, JRS, XIX, 1929, p. 221.

وذلك في تعليقه على تفسير L. Wenger للقرار الثالث من قرارات قوريني راجع حاشية ١٤ .

18 — A.N. Sherwin White, op. cit. p. 335.

١٩ — ربما كان الهلينيون في قوريني مرتبطين « بالمواطنين » في قانون بطلميوس . انظر الحاشية السابقة .

٢٠ — انظر حاشية ١٨ .

21 — Tacitus, XIV, 18.

22 — V. Ehrenberg & A. H. M. Jones, op. cit. N° 301

٢٣ — انظر حاشية ١٨ .